الساحل بالعربي

الخبر من مصدره · النسخة الورقية اليومية

محلي

الصومال | سلسلة هجمات تستهدف القوات الحكومية وتسفر عن قتلى وجرحى وخسائر عسكرية



أفادت تقارير بوقوع سلسلة من الهجمات التي استهدفت القوات الحكومية الصومالية في عدة مناطق، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى، إلى جانب تدمير مركبات ومعدات عسكرية.

التفاصيل كاملة في الصفحات الداخلية



محلي

بوركينا فاسو | JNIM توجّه رسالة إلى عناصر الدفاع الشعبي وتشكك في قدرة تراوري على حمايتهم

نشر الإعلام التابع لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM)، عبر منصة منبر البيان، تسجيلًا مصورًا يظهر فيه المدعو كاب الأنصاري



محلي

ليبيا والإمارات ومالي | بعد مفاوضات إطلاق رهينتين أوروبيتين من تنظيم «داعش» في الساحل

كشف تحقيق لصحيفة لوموند الفرنسية، نقلته وكالة نوفا الإيطالية

في هذا العدد

1 محلي
الصومال | سلسلة هجمات تستهدف القوات الحكومية وتسفر عن قتلى وجرحى وخسائر عسكرية

2 محلي
بوركينا فاسو | JNIM توجّه رسالة إلى عناصر الدفاع الشعبي وتشكك في قدرة تراوري على حمايتهم

3 محلي
ليبيا والإمارات ومالي | بعد مفاوضات إطلاق رهينتين أوروبيتين من تنظيم «داعش» في الساحل

4 سياسة
واشنطن تجدد اعتراضها على الاتفاقية البحرية الليبية التركية وتصف المصادقة عليها بالاستفزازية

5 دولي
اليمن | تنظيم القاعدة بين تناقضات الخطاب الإعلامي وصراع المصالح الإقليمية

6 سياسة
تركيا | تبدي استعدادها لبحث المخاوف المصرية بشأن الاتفاق البحري مع ليبيا

7 المغرب العربي
الجزائر ومصر وتونس | تتحرك لكسر الجمود السياسي في ليبيا ودفع مسار الانتخابات برعاية أممية

8 محلي
مالي | ميليشيا «دان نا أمassاغو» تنفي اعتقال زعيمها يوسف تولوبا

9 محلي

أخبار الأحد، 25 أكتوبر 2026

محلي

الصومال | سلسلة هجمات تستهدف القوات الحكومية وتسفر عن قتلى وجرحى وخسائر عسكرية

الكاتب العام · 3:53 م



أفادت تقارير بوقوع سلسلة من الهجمات التي استهدفت القوات الحكومية الصومالية في عدة مناطق، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى، إلى جانب تدمير مركبات ومعدات عسكرية.

مقديشو – منطقة عربسكا: أفادت التقارير بأن مسلحين من حركة الشباب نصبوا كميناً لعناصر من الجيش، ما أسفر عن مقتل 3 أشخاص وإصابة 3 آخرين، فضلاً عن تعطيل مركبة عسكرية.

منطقة واداجير: أدى انفجار استهدف نقطة تفتيش، بحسب المعلومات الأولية، إلى إصابة 3 من عناصر القوات الحكومية. وأُلقيت مسؤولية الهجوم على حركة الشباب.

إقليم شبيلي السفلى: هاجم مسلحون من حركة الشباب، وفقاً للتقارير، قافلة عسكرية بالقرب من قاعدة جوية. وأشار أحد المصادر إلى مقتل وإصابة نحو 10 من عناصر الجيش، مع تدمير مركبتين عسكريتين.

هجوم آخر في الإقليم ذاته: تحدثت تقارير منفصلة عن مقتل أكثر من 12 عنصراً من القوات الخاصة الصومالية، التي يُقال إن أفراداً منها تلقوا تدريبات في الولايات المتحدة، إلى جانب عناصر من الميليشيات الموالية للحكومة. كما أُفيد بتدمير 3 مركبات عسكرية جراء انفجارات وكمائن.

وتُصنَّف حركة الشباب الصومالية، المرتبطة بتنظيم القاعدة، منظمةً إرهابية.

#الصومال #مقديشو #حركة_الشباب #الأمن #القرن_الإفريقي

alsahel-news.com/ar/news/38

محلي

بوركينا فاسو | JNIM توجّه رسالة إلى عناصر الدفاع الشعبي وتشكك في قدرة تراوري على حمايتهم

الكاتب العام · 2:16 ص



نشر الإعلام التابع لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM)، عبر منصة منبر البيان، تسجيلًا مصورًا يظهر فيه المدعو كاب الأنصاري

موجّهًا رسالة إلى المنضمين إلى فصائل الدفاع الشعبي (VDP) في بوركينا فاسو.

وخلال التسجيل، زعم المتحدث أن مدنًا وقرى باتت محاصرة، مشيرًا إلى أن السكان يحتفلون بوصول شاحنة واحدة محمّلة بالإمدادات، أو بتمكنهم من زراعة مساحة محدودة من الأراضي.

ودعا المتحدث، وفق ما ورد في التسجيل، إلى العودة إلى ما وصفه بـ«كلام الله»، معتبرًا أن رئيس بوركينا فاسو إبراهيم تراوري غير قادر على توفير الحماية لهم.

المصدر: مصدر خاص

alsahel-news.com/ar/news/35

محلي

ليبيا والإمارات ومالي | بعد مفاوضات إطلاق رهينتين أوروبيتين من تنظيم «داعش» في الساحل

الكاتب العام · 1:48 ص



كشف تحقيق لصحيفة لوموند الفرنسية، نقلته وكالة نوفا الإيطالية

عن دور محتمل لقيادات عسكرية في شرق ليبيا والإمارات ووسيط مالي في المفاوضات التي انتهت بالإفراج عن رهينتين أوروبيتين اختُطفتا في النيجر عام 2025، قبل نقلهما إلى بنغازي في 21 أكتوبر الجاري.

وبحسب التحقيق، تولّى صدام حفتر، نائب القائد العام للجيش الوطني الليبي، إدارة المفاوضات عبر رجل الأعمال المالي شريف ولد طاهر، الذي تحيط به شبهات تتعلق بتهريب المخدرات والوساطة في صفقات إطلاق الرهائن، مع امتلاكه شبكة علاقات واسعة في منطقة الساحل.

فدية بملايين الدولارات وتمويل إماراتي محتمل

وأشار التحقيق إلى شبهات بشأن تمويل إماراتي للعملية، بما في ذلك دفع الفدية التي طالب بها خاطفو تنظيم «الدولة الإسلامية في الساحل». ونقلت «لوموند» عن مصدرين مطلعين تقديرات تفيد بأن الفدية بلغت نحو 10 ملايين دولار عن كل رهينة، من دون تأكيد رسمي لقيمة المبلغ أو الجهة التي تولّت دفعه.

والرهينتان هما النمساوية إيفا جريتزماخر والسويسرية كلوديا، اللتان يُعتقد أنهما احتُجزتا في منطقة ميناكا شمال مالي، قبل نقلهما إلى جنوب ليبيا، ثم وصولهما إلى بنغازي في 21 أكتوبر، وفقًا لما أورده التحقيق.

من إطلاق سراح أمريكي إلى الرهينتين الأوروبيتين

ووفق الصحيفة، بدأت قناة التفاوض بين صدام حفتر والوسيط المالي في يوليو الماضي، على خلفية مساعٍ للإفراج عن المبشر الأمريكي كيفن رايدآوت، الذي اختُطف في نيامي في أكتوبر 2025.

وربط التحقيق هذه التحركات باجتماع عُقد في واشنطن أواخر يونيو بين صدام حفتر ووزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، مشيرًا إلى أن الإفراج عن المواطن الأمريكي كان أولوية لإدارة الرئيس دونالد ترامب.

وبعد إطلاق سراح رايدآوت في 14 أغسطس، استُخدمت قناة التفاوض نفسها في ملف الرهينتين الأوروبيتين. إلا أن محاولة أولى تعثرت في سبتمبر بسبب خلافات بشأن قيمة الفدية، قبل التوصل إلى اتفاق أفضى إلى الإفراج عنهما.

وسيط تحيط به شبهات وعلاقات مع جماعات مسلحة

وسلّط التحقيق الضوء على شريف ولد طاهر، الذي ورد اسمه في قضايا سابقة تتعلق بتهريب المخدرات والوساطة في إطلاق سراح

رهائن أجانب، من بينها قضية هبوط طائرة محملة بالكوكايين في صحراء مالي عام 2009، وقضية نقل نحو طنين من القنب إلى النيجر عام 2016.

كما أشار إلى صدور مذكرة توقيف دولية بحقه عام 2013، على خلفية اتهامات شملت الإرهاب والاتجار الدولي بالمخدرات، قبل إلغائها عام 2015، فضلًا عن علاقات مالية سابقة مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

ووفق التحقيق، ارتبط اسم ولد طاهر أيضًا بمفاوضات سابقة لإطلاق سراح رهائن، من بينهم الفرنسية صوفي بيترونين، والمعارض المالي السابق سوميلا سيسي، والكاهنان الإيطاليان بيير لويجي ماكالي ونيكولا شياكيو.

تنافس إقليمي على النفوذ في الساحل

ويربط التحقيق بين التمويل الإماراتي المزعوم للعملية ومساعي أبوظبي لتعزيز نفوذ صدام حفتر في منطقة الساحل، التي تشهد تنافسًا إقليميًا متزايدًا، بالتزامن مع تصاعد نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب العابرة للحدود.

وفي حال تأكدت هذه المعلومات، فإن العملية ستتجاوز إطار الوساطة الإنسانية لإطلاق سراح الرهائن، لتسلّط الضوء على تقاطع محتمل بين العلاقات العسكرية الليبية وشبكات الوسطاء المحليين والتمويل الخارجي في ملفات الأمن الإقليمي.

ومع ذلك، تبقى مزاعم التمويل الإماراتي وقيمة الفدية وتفاصيل التفاهمات بين الأطراف المعنية غير مؤكدة رسميًا، إذ تستند المعلومات الأساسية إلى تحقيق «لوموند» ومصادر لم تُكشف هوياتها.

#ليبيا #بنغازي #الإمارات #مالي #الساحل_الإفريقي #رهائن #صدام_حفتر

alsahel-news.com/ar/news/34

سياسة

واشنطن تجدد اعتراضها على الاتفاقية البحرية الليبية التركية وتصف المصادقة عليها بالاستفزازية

الكاتب العام · 10:34 م



أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد موقفها المعارض لمذكرة التفاهم البحرية الموقعة بين ليبيا وتركيا عام 2019،

واصفة إعلان مجلس النواب الليبي المصادقة عليها بأنه خطوة «غير بنّاءة واستفزازية» أسهمت في زيادة التوترات الإقليمية، في موقف يعيد إلى الواجهة التحفظات الأمريكية السابقة على الاتفاقية، ويضع التصديق البرلماني الأخير أمام مزيد من التعقيدات الدبلوماسية في شرق البحر المتوسط.

ووفقاً لما أوردته صحيفة «كاثيميريني» اليونانية، جاء الموقف الأمريكي في رد جديد من وزارة الخارجية على استفسارات الصحيفة، عقب حالة من القلق أثارها تصريح سابق للوزارة في 21 أكتوبر 2026، اكتفت فيه واشنطن بالدعوة إلى الحوار والمفاوضات بحسن نية بين الدول المعنية، دون توجيه انتقاد مباشر للاتفاقية أو للمصادقة الليبية عليها.

وأكد متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن إعلان التصديق على مذكرة ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا أدى إلى تصاعد التوترات في المنطقة، مشدداً على أن موقف الولايات المتحدة من الاتفاقية لم يتغير، وأن واشنطن تشجع جميع الدول، بما فيها شركاؤها في شرق المتوسط، على معالجة خلافاتها البحرية عبر المفاوضات وتجنب الإجراءات الاستفزازية.

كما شددت الخارجية الأمريكية على أهمية استمرار الحوار المباشر بين اليونان وتركيا، باعتبارهما حليفتين في حلف شمال الأطلسي، مؤكدة أن التسوية السلمية للنزاعات البحرية يمكن أن تفتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات التجارية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن موارد الطاقة، بما يخدم المصالح الاقتصادية لدول المنطقة.

ويأتي هذا التوضيح بعد أن أثار الرد الأمريكي الأولي مخاوف في الأوساط الدبلوماسية اليونانية، التي اعتبرت غياب الإدانة الصريحة للاتفاقية خروجاً عن وضوح المواقف الأمريكية السابقة. وبحسب الصحيفة، شهدت الأيام الماضية تحركات من السفارة اليونانية في واشنطن، بالتنسيق مع المجلس الأمريكي اليوناني للقيادة وعدد من الجهات والشخصيات المرتبطة بالكونغرس، بهدف الحصول على توضيح أكثر تحديداً بشأن موقف الإدارة الأمريكية.

وتمحورت المخاوف اليونانية حول إمكانية تفسير الموقف الأمريكي الأول باعتباره تراجعاً عن الاعتراضات السابقة، أو مؤشراً على قبول ضمني بالمطالبات البحرية التي تستند إليها أنقرة وطرابلس. ولذلك اكتسب التصريح الجديد أهمية خاصة في أثينا، بعدما أعاد استخدام العبارات التي سبق أن وظفتها الدبلوماسية الأمريكية عند توقيع المذكرة عام 2019.

ففي ديسمبر من ذلك العام، وصفت وزارة الخارجية الأمريكية الاتفاقية بأنها غير بنّاءة واستفزازية، معتبرة أنها تسهم في زيادة التوترات بشرق المتوسط. وفي يناير 2020، أوضحت واشنطن موقفها من المطالبات البحرية المتداخلة، مؤكدة أن الجزر تتمتع، من حيث المبدأ ووفق القواعد التي يعكسها قانون البحار الدولي، بحقوق في المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، مع مراعاة الأحكام القانونية المنظمة لهذه الحقوق.

وتعزز هذا الموقف في يونيو 2020، عندما أكد فرانسيس فانون، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون موارد الطاقة آنذاك، أن مذكرة التفاهم التركية الليبية لا تستطيع من الناحية القانونية المساس بحقوق أو التزامات الدول الثالثة، بما فيها اليونان. وقد كررت الخارجية الأمريكية هذا المبدأ بعد أيام، مجددة وصف الاتفاقية بأنها استفزازية وغير بنّاءة.

وعليه، فإن الموقف الأمريكي الأحدث لا يمثل تحولاً جوهرياً في السياسة المعلنة لواشنطن، بقدر ما يعكس عودة إلى التعبير الصريح عن اعتراضاتها السابقة، بعد رد أولي اتسم بالتحفظ الدبلوماسي. ويكتسب هذا التمييز أهمية في قراءة التطورات، إذ إن تغير لهجة التصريحات لا يعني بالضرورة تغير الأسس القانونية أو السياسية التي تستند إليها الإدارة الأمريكية.

وتأتي هذه التطورات عقب موافقة مجلس النواب الليبي بالإجماع، في 20 أكتوبر 2026، على مذكرة التفاهم البحرية التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الوطني السابقة عام 2019، بعد سنوات من رفض المجلس الاعتراف بها. وقد مثّل القرار تحولاً في الموقف المؤسسي للبرلمان، لكنه أعاد في الوقت نفسه إثارة الاعتراضات الإقليمية المرتبطة بتداخل المطالبات البحرية في المتوسط، لا سيما من جانب اليونان ومصر والاتحاد الأوروبي.

وتتمحور الخلافات القانونية بشأن الاتفاقية حول كيفية تحديد مناطق الاختصاص البحري، ومدى تأثير الجزر اليونانية في ترسيم الحدود، وما إذا كانت الإحداثيات التي اعتمدتها ليبيا وتركيا تتداخل مع حقوق بحرية لدول أخرى. وتتمسك أنقرة بتفسيرها لقواعد الترسيم البحري، بينما تؤكد أثينا أن الاتفاقية تتجاهل حقوق الجزر اليونانية. وتظل مسألة تحديد الأثر القانوني لهذه المطالبات مرتبطة بالقواعد الدولية المنظمة للحدود البحرية، ولا يمكن حسمها بمجرد إعلان سياسي من أي طرف.

ومن منظور العلاقات الإقليمية، فإن تجديد الاعتراض الأمريكي يضيف بعداً دبلوماسياً مهماً إلى تداعيات التصديق، خصوصاً أن القرار صدر عن مجلس النواب المرتبط سياسياً بشرق ليبيا، في مرحلة تشهد توسعاً في العلاقات بين القيادة العامة وتركيا، بالتوازي مع استمرار علاقات القيادة العامة مع مصر ودول أوروبية تتبنى مواقف معارضة للمذكرة.

ولا يتضمن الموقف الأمريكي المعلن إجراءات عقابية تجاه مجلس النواب أو القيادة العامة، كما لا يشير إلى تغيير مباشر في السياسة الأمريكية تجاه المؤسسات الليبية. إلا أنه يؤكد أن قبول البرلمان

بالمذكرة لم يؤدِ إلى تخفيف الاعتراضات الدولية عليها، وأن انفتاح شرق ليبيا على أنقرة بات يترافق مع تحديات دبلوماسية تتصل بمواقف شركاء إقليميين ودوليين آخرين.

وتكشف هذه التطورات عن اتساع الأبعاد السياسية للملف البحري الليبي التركي، الذي لم يعد محصوراً في الخلاف القانوني حول ترسيم الحدود، بل أصبح جزءاً من تفاعلات إقليمية تتداخل فيها اعتبارات الطاقة والأمن البحري والعلاقات التركية اليونانية والمصرية، إلى جانب الحسابات المرتبطة بالتوازنات السياسية داخل ليبيا.

وفي المحصلة، فإن إعادة واشنطن تأكيد موقفها السابق لا تعني إعلان سياسة أمريكية جديدة تجاه الاتفاقية، لكنها تنهي الغموض الذي أحاط بردها الأول عقب المصادقة. كما توضح أن التصديق البرلماني، رغم أهميته في إعادة تشكيل الموقف المؤسسي الليبي، لم يحسم الاعتراضات الخارجية على المذكرة، بل أعاد إدراجها في صدارة الخلافات الدبلوماسية بشرق المتوسط، حيث تبقى قدرة الأطراف المعنية على الوصول إلى تفاهمات قانونية وسياسية هي العامل الحاسم في مستقبل هذا الملف.

alsahel-news.com/ar/news/40

دولي

اليمن | تنظيم القاعدة بين تناقضات الخطاب الإعلامي وصراع المصالح الإقليمية

الكاتب العام · 3:46 م



أثارت موجة من المنشورات ومقاطع الفيديو الصادرة عن حسابات ومنصات مرتبطة بالسعودية والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً

إلى جانب وسائل إعلام حوثية، جدلاً بشأن اتهامات للإمارات العربية المتحدة باستخدام تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (AQAP) لزعزعة الأمن والاستقرار في اليمن.

ويرى كاتب التحليل أن هذه الاتهامات تعكس تحولات وتناقضات في الخطاب السياسي والإعلامي، مشيراً إلى أن أطرافاً يمنية وإقليمية تبادلت، على مدى السنوات الماضية، اتهامات بشأن علاقة التنظيم بمختلف القوى المتصارعة.

من اتهام الحوثيين إلى اتهام الإمارات

بحسب التحليل، دأب الحوثيون منذ عام 2015 على اتهام تنظيم القاعدة بالتنسيق مع التحالف الذي تقوده السعودية وتشارك فيه الإمارات. وفي المقابل، يشير الكاتب إلى أن وسائل إعلام وشخصيات

مرتبطة بالحكومة اليمنية اتهمت التنظيم، خلال السنوات الماضية، بالتعاون مع الحوثيين.

ويستشهد النص بمقطع فيديو نشرته قناة حكومية يمنية في 16 نوفمبر من العام السابق، تحت عنوان «مأرب تنام بعين واحدة»، قال إنه تناول مزاعم بوجود تنسيق بين القاعدة والحوثيين.

لكن الكاتب يرى أن الخطاب الإعلامي شهد تحولاً بعد تصاعد الخلاف بين الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية والإمارات، إذ انتقلت بعض الاتهامات إلى تصوير تنظيم القاعدة باعتباره أداة تستخدمها أبوظبي لتحقيق أهدافها داخل اليمن.

ويعتبر صاحب التحليل أن هذا التباين يثير تساؤلات بشأن مدى تأثر الخطاب الإعلامي بالتجاذبات السياسية، خصوصاً مع تبادل الأطراف المتنافسة اتهامات متعارضة بشأن علاقات التنظيم.

العمليات العسكرية على الأرض

في المقابل، يستند التحليل إلى العمليات العسكرية التي استهدفت تنظيم القاعدة في جنوب اليمن، ولا سيما في محافظة أبين، باعتبارها مؤشراً يستحق النظر عند تقييم الادعاءات بشأن وجود تنسيق بين التنظيم وقوات مدعومة من الإمارات.

ويشير النص إلى انطلاق عملية «سهام الشرق» في أغسطس 2022، تلتها عمليات عسكرية أخرى، من بينها عملية أُشير إليها باسم «سيوف حوس» في أغسطس 2023، ثم عملية «العزم» في ديسمبر 2025، وفقاً للتسلسل الوارد في المادة الأصلية.

ويطرح الكاتب تساؤلاً بشأن كيفية التوفيق بين اتهامات التعاون وبين استمرار العمليات العسكرية ضد التنظيم. غير أن تقييم هذه المسألة يتطلب التمييز بين المواجهات الميدانية المعلنة وبين الأدلة المستقلة التي قد تثبت أو تنفي وجود علاقات أو تفاهمات سرية.

خسائر القوات الجنوبية

ووفقاً للأرقام التي أوردها كاتب التحليل، تكبدت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات، خلال الفترة الممتدة من أغسطس 2022 إلى سبتمبر 2024، نحو 613 قتيلاً وجريحاً، إضافة إلى خسارة 113 مركبة وآلية مدرعة، مع تقديرات لأضرار مادية بنحو مليوني دولار.

وتحتاج هذه الأرقام إلى التحقق من مصادر مستقلة قبل اعتمادها بوصفها حصيلة مؤكدة.

يخلص التحليل إلى أن ملف تنظيم القاعدة في اليمن بات جزءاً من الصراع السياسي والإعلامي بين القوى المحلية والإقليمية، حيث تتغير الاتهامات الموجهة إليه تبعاً لتطور العلاقات بين الأطراف المتنافسة.

ومع ذلك، فإن إثبات وجود تعاون بين أي طرف والتنظيم، أو نفيه بصورة قاطعة، يتطلب أدلة موثوقة ومستقلة، وليس الاكتفاء بالتصريحات الإعلامية أو الاستناد إلى المواجهات العسكرية وحدها.

السؤال الأهم: هل تعكس الاتهامات المتبادلة معلومات موثقة عن علاقات ميدانية، أم أنها أصبحت جزءاً من معركة النفوذ والروايات السياسية في اليمن؟

#اليمن #السعودية #الإمارات #القاعدة #حضرموت #شبوة #أبين #الأمن_الإقليمي

alsahel-news.com/ar/news/37

سياسة

تركيا | تبدي استعدادها لبحث المخاوف المصرية بشأن الاتفاق البحري مع ليبيا

الكاتب العام · 1:11 ص



أبدت تركيا استعدادها لمعالجة المخاوف المصرية المرتبطة باتفاق ترسيم الحدود البحرية الموقع مع ليبيا عام 2019، في خطوة دبلوماسية تأتي عقب مصادقة مجلس النواب الليبي على الاتفاق.

وسط استمرار الخلافات بشأن الحقوق البحرية ومناطق استكشاف موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط.

وأكد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، خلال مباحثات أجراها الجمعة في إسطنبول مع نظيره المصري بدر عبد العاطي، استعداد أنقرة لمواصلة التشاور مع القاهرة بشأن الاتفاق وتداعياته على الأوضاع الإقليمية. ووفقًا لبيان صادر عن الخارجية المصرية، أبدى فيدان تفهمه للمخاوف المصرية المتعلقة بالتطورات في ليبيا، مشددًا على أهمية التنسيق المشترك لدعم الأمن والاستقرار.

في المقابل، جدد عبد العاطي رفض مصر القاطع للتصديق على مذكرة التفاهم البحرية بين تركيا وليبيا، مؤكدًا ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي للبحار واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، خصوصًا فيما يتعلق بترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري وفق مبادئ العدالة والإنصاف.

وكانت القاهرة قد أعلنت، الأربعاء، رفضها الاتفاق الذي أقره مجلس النواب الليبي، مؤكدة أن المصادقة عليه لا تترتب عليها «أي آثار قانونية بالنسبة لمصر»، في موقف يعكس استمرار اعتراضاتها على الترتيبات البحرية وانعكاساتها المحتملة على حقوقها في شرق المتوسط.

مصادقة البرلمان الليبي تعيد الاتفاق إلى دائرة الخلاف

تأتي التحركات الدبلوماسية عقب موافقة مجلس النواب الليبي، الذي يتخذ من شرق ليبيا مقرًا له، على الاتفاق البحري الموقع عام 2019 بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية، في تطور أعاد الملف إلى واجهة التوترات الإقليمية، بعد سنوات من الخلاف بشأن شرعيته وتداعياته.

وكان الاتفاق قد أُبرم بين أنقرة والحكومة الليبية المعترف بها دوليًا آنذاك، ومقرها طرابلس، بهدف ترسيم الحدود البحرية وتعزيز التعاون بين الجانبين. غير أنه واجه اعتراضات من مصر واليونان وقبرص، على خلفية تباين المواقف بشأن الحقوق البحرية وحدود المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

وتتركز نقاط الخلاف حول مدى توافق الاتفاق مع قواعد القانون الدولي، وطريقة احتساب الحقوق البحرية للجزر، فضلًا عن تأثير

خطوط الترسيم على مناطق التنقيب عن النفط والغاز وحقوق استغلال الموارد في شرق البحر المتوسط.

حراك دبلوماسي وسط تباين المواقف

تزامنت المباحثات المصرية التركية مع اجتماعات الآلية الرباعية التي تضم تركيا ومصر والسعودية وباكستان، إلى جانب لقاءات مع ممثلي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، في إطار تحركات تناولت عددًا من الملفات الإقليمية، وفي مقدمتها تطورات الأزمة الليبية.

وأكد عبد العاطي دعم مصر لوحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها واستقرارها، مع التشديد على أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة الليبية. وفي المقابل، شددت أنقرة على تفهمها للمخاوف المصرية واستعدادها لمواصلة التنسيق والحوار بشأن التطورات في ليبيا.

ورغم المؤشرات الدبلوماسية على رغبة تركيا في احتواء الاعتراضات المصرية، لا تزال القاهرة متمسكة برفض الاتفاق بصيغته الحالية، في وقت تستمر فيه الاعتراضات اليونانية والقبرصية على مضمونه وتداعياته.

ويظل ملف ترسيم الحدود البحرية أحد أبرز نقاط التباين الإقليمي في شرق المتوسط، لارتباطه بالمصالح السيادية للدول الساحلية، وحقوق استكشاف واستغلال موارد الطاقة، فضلًا عن انعكاساته على العلاقات السياسية والأمنية بين دول المنطقة.

alsahel-news.com/ar/news/33

المغرب العربي

الجزائر ومصر وتونس | تتحرك لكسر الجمود السياسي في ليبيا ودفع مسار الانتخابات برعاية أممية

الكاتب العام · 11:11 م



استضافت الجزائر، الأحد 25 أكتوبر 2026، اجتماعاً ثلاثياً لوزراء خارجية الجزائر ومصر وتونس، في إطار تحرك دبلوماسي إقليمي يهدف إلى إعادة تنشيط العملية السياسية في ليبيا، ودعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الانقسام المؤسسي.

وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية طال انتظارها. ووفقاً لما أورده موقع «أهرام أونلاين» المصري، جمع الاجتماع وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف، ونظيره المصري بدر عبد العاطي، ووزير الخارجية التونسي محمد علي النفطي، ضمن آلية التشاور الثلاثية لدول جوار ليبيا، التي تأسست عام 2017 لتنسيق

المواقف السياسية والأمنية تجاه الأزمة الليبية، قبل إعادة تفعيلها خلال عام 2025 بعد سنوات من التوقف.

وشهدت الزيارة أيضاً استقبال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وزيري الخارجية المصري والتونسي، كلاً على حدة، في إطار المشاورات السياسية التي رافقت الاجتماع، وسط مساعٍ لتعزيز التنسيق بين العواصم الثلاث بشأن مستقبل العملية السياسية الليبية والتحديات الأمنية المرتبطة باستمرار الانقسام.

وأكدت وزارة الخارجية الجزائرية أن الاجتماع يندرج ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول الثلاث، دعماً لحل سياسي ليبي توافقي وشامل، يقوم على الحوار بين مختلف الأطراف، ويقود إلى انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، بما يسمح ببناء مؤسسات موحدة وقادرة على ضمان الأمن والاستقرار.

كما ركزت المباحثات على تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، وسبل دفع التسوية تحت رعاية الأمم المتحدة، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وسيادتها، وتجاوز الخلافات التي حالت دون التوصل إلى توافق بشأن السلطة التنفيذية والترتيبات الانتخابية.

ويأتي هذا التحرك الإقليمي في مرحلة دقيقة من العملية السياسية الليبية، بعد أن شهدت الجهود الأممية تطوراً مهماً في 30 أغسطس 2026، بتوقيع اتفاق بين المشاركين في آلية المشاورات المصغرة التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بهدف معالجة القضايا العالقة في الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات، وإعادة تشكيل مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية تحت سلطة تنفيذية موحدة خلال مدة لا تتجاوز 24 شهراً.

ورغم الترحيب الدولي بالاتفاق، فإن تنفيذه لا يزال يواجه خلافات بين المؤسسات السياسية الليبية، خصوصاً مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. فقد أقر مجلس النواب الاتفاق في سبتمبر الماضي، بينما أعلن المجلس الأعلى للدولة رفضه في 5 أكتوبر، معترضاً على الإجراءات المتبعة وما اعتبره تجاوزاً للأطر القانونية والتوافقية المنظمة للعلاقة بين المؤسستين.

وكانت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، هانا تيتيه، قد حذرت خلال إحاطتها أمام مجلس الأمن في 14 أكتوبر من استمرار العراقيل التي تواجه تنفيذ الاتفاق، رغم ما وصفته بالتقدم المشجع في العملية السياسية. وأكدت أن الخلافات المؤسسية والمواقف الرافضة للتوافق ما زالت تمثل تحدياً أمام استكمال الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات وتوحيد مؤسسات الدولة.

وأوضحت تيتيه أن الاتفاق الموقع في أغسطس يشكل أساساً سياسياً يمكن البناء عليه، لكنه يحتاج إلى تعاون المؤسسات الليبية واستكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية، مشيرة إلى أن معالجة الانقسام المؤسسي لا تنفصل عن توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة تتيح تنظيم انتخابات تحظى بقبول واسع.

وتواجه ليبيا منذ سنوات انقساماً سياسياً بين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة في طرابلس، والحكومة المكلفة من مجلس النواب في شرق البلاد، والتي تحظى بدعم القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر. وقد أدى استمرار هذا الانقسام إلى تعثر جهود تشكيل سلطة تنفيذية موحدة، وتعقيد التوافق حول القوانين الانتخابية وصلاحيات المؤسسات السيادية.

وتعود أبرز محطات الأزمة الانتخابية إلى ديسمبر 2021، عندما تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة، نتيجة خلافات بشأن القاعدة الدستورية والقوانين الانتخابية وأهلية المرشحين، لتدخل البلاد بعدها في مرحلة جديدة من التجاذبات السياسية والمؤسسية، دون التوصل إلى ترتيبات نهائية تنهي المرحلة الانتقالية.

وفي ظل هذه التطورات، تسعى الجزائر ومصر وتونس إلى تنشيط دور دول الجوار المباشر في دعم التسوية السياسية، باعتبار أن استمرار الأزمة الليبية يرتبط بمصالح أمنية مشتركة تشمل استقرار الحدود، ومكافحة الجماعات المسلحة، والحد من التدخلات الخارجية، ومنع تجدد المواجهات العسكرية.

وكانت الدول الثلاث قد أعادت تفعيل اجتماعاتها التنسيقية في القاهرة خلال مايو 2025، قبل عقد لقاءات لاحقة في الجزائر وتونس والقاهرة، أكدت خلالها دعمها للحوار الليبي الشامل، ورفض التدخلات الخارجية، وضرورة انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة، إلى جانب توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية واستكمال المسار الانتخابي.

وفي اجتماع تونس الذي عُقد في يناير 2026، شدد وزراء الخارجية الثلاثة على أن التسوية السياسية يجب أن تكون بقيادة ليبية، وبمشاركة مختلف الأطراف دون إقصاء، مع دعم الجهود الأممية الرامية إلى وضع إطار زمني واضح للانتخابات وإعادة توحيد مؤسسات الدولة.

ويعكس اجتماع الجزائر الأخير استمرار الاهتمام الإقليمي بالملف الليبي، في ظل إدراك دول الجوار أن إطالة أمد الانقسام لم تعد قضية سياسية داخلية فحسب، بل باتت ترتبط بصورة مباشرة بالأمن الإقليمي واستقرار شمال أفريقيا.

غير أن التحركات الدبلوماسية الإقليمية، رغم أهميتها في تنسيق المواقف ودعم الوساطة الأممية، لا تكفي وحدها لإنهاء الأزمة، ما لم

تتوصل الأطراف الليبية إلى تفاهمات ملزمة بشأن الإطار القانوني للانتخابات، وشكل السلطة التنفيذية التي ستشرف عليها، وآليات توحيد المؤسسات وضمان قبول نتائج الاقتراع.

وبذلك يمثل اجتماع الجزائر محاولة إضافية لإسناد العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وإعادة تحريك مسار التسوية، في وقت تظل فيه قدرة المؤسسات والقوى السياسية الليبية على تجاوز خلافاتها العامل الأساسي في تحويل التفاهمات المعلنة إلى خطوات عملية تنهي المرحلة الانتقالية وتفتح الطريق أمام انتخابات وطنية.

alsahel-news.com/ar/news/41

محلي

مالي | ميليشيا «دان نا أمassاغو» تنفي اعتقال زعيمها يوسف تولوبا

الكاتب العام · 3:37 م



نفت ميليشيا «دان نا أمassاغو»، المعروفة بضمّ صيادين تقليديين ومجموعات محلية مسلّحة، التقارير المتداولة بشأن اعتقال زعيمها يوسف تولوبا أو محاصرته، مؤكدةً أنه بصحة جيدة ويواصل أنشطته في مجال إحلال السلام.

وفي مقطع فيديو، قال ممثل الحركة، ألماولود أونغويبا، إن التنظيم يواصل نشاطه منذ سنوات دون دعم من أي جهة، مشيراً إلى أن صفوفه تضم أفراداً من قومية الدوغون، إلى جانب البامبارا ومجموعات عرقية أخرى.

وأوضح أن التحديات الأمنية لا تقتصر على باندياجارا، بل تمتد إلى دوينتزا وموبتي وسان وسيغو، مضيفاً أن التحذيرات المتكررة التي وجهتها الحركة إلى الجيش والسلطات لم تلقَ، بحسب قوله، الاستجابة المطلوبة.

كما أشار إلى نشاط مسلحي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) في مناطق نينغاري وكيندية ومحيطهما، لافتاً إلى تنفيذ الجيش ضربة جوية محددة الأهداف، قال إنها جاءت متأخرة نسبياً. وأكد أن الحركة ستطالب الرئيس الانتقالي أسيمي غويتا بإيلاء اهتمام أكبر بالوضع الأمني في المناطق المذكورة.

واختتم ممثل الحركة تصريحاته بالتأكيد على أن «دان نا أمassاغو» منظمة وطنية، وأنها مستعدة لمواصلة ما وصفه بالنضال حتى التضحية بالنفس.

#مالي #الساحل_الإفريقي #أفريقيا #الأمن

alsahel-news.com/ar/news/36

محلي

مالي: غادر رئيس المرحلة الانتقالية رئيس الدولة، فخامة الفريق أول أسيمي غويتا،

الكاتب العام · 11:14 م



باماكو يوم الأحد 25 أكتوبر 2026 متوجهًا إلى موسكو، روسيا الاتحادية، حيث سيشارك في القمة الروسية الأفريقية الثالثة، المقرر عقدها يومي 28 و29 أكتوبر 2026.

وتأتي هذه الزيارة تلبيةً لدعوة من فخامة الرئيس فلاديمير بوتين،
رئيس روسيا الاتحادية.

alsahel-news.com/ar/news/42

المغرب العربي

الجزائر توافق على نشر «قوات عسكرية» في النيجر

الكاتب العام · 4:12 م



صادق مجلس الأمة الجزائري، الأحد، بالإجماع على طلب رئاسي يقضي بإرسال مفرزة من الجيش الوطني الشعبي إلى النيجر، بهدف حماية مشاريع استثمارية نفطية تابعة لشركة سوناطراك الجزائرية، في خطوة تأتي بالتزامن مع تعزيز التعاون العسكري والأمني بين الجزائر ونيامي.

وجاء التصويت خلال جلسة طارئة مغلقة خُصصت للنظر في إرسال قوات عسكرية جزائرية إلى خارج البلاد، وفق ما أوردته وسائل إعلام جزائرية، بينها صحيفة «الخبر» ووكالة الأناضول.

وبحسب المعلومات المنشورة، تتعلق المهمة بتأمين مشاريع نفطية تابعة لشركة «سوناطراك» الدولية «سيباكس» في النيجر، استجابة لطلب من السلطات النيجيرية، من دون الكشف عن حجم القوة العسكرية المقرر إرسالها أو موعد انتشارها أو مدة مهمتها.

ومن المقرر أن يعقد المجلس الشعبي الوطني، الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري، جلسة مساء الأحد للتصويت على الطلب نفسه، بعد الاستماع إلى مداخلات رؤساء الكتل البرلمانية.

ويستند الإجراء إلى المادة 91 من الدستور الجزائري، التي تتيح لرئيس الجمهورية، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن الدفاع الوطني، اتخاذ قرار بإرسال وحدات من الجيش إلى الخارج، شريطة موافقة غرفتي البرلمان بأغلبية ثلثي الأعضاء.

ويأتي التصويت عقب زيارة وزير الدفاع النيجري الفريق أول ساليفو مودي إلى الجزائر، حيث التقى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، كما أجرى مباحثات مع رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أول السعيد شنقريحة.

وشهدت الزيارة توقيع بروتوكول للتعاون العسكري بين الجزائر والنيجر، في إطار مساعي البلدين إلى تعزيز التنسيق الأمني والعسكري، وتأمين الحدود المشتركة، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، إلى جانب دعم القدرات الميدانية للجيش النيجري وفق احتياجات سلطات نيامي.

ويأتي هذا التطور بعد تقارب ملحوظ في العلاقات الجزائرية النيجيرية خلال الأشهر الماضية، شمل المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، عقب فترة من التوتر بين البلدين.

وفي أواخر أغسطس الماضي، أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية إرسال أربع طائرات مقاتلة إلى العاصمة النيجرية نيامي، لدعم الجيش النيجري في مواجهة ما وصفته بمحاولة لزعزعة الاستقرار، فيما قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في أكتوبر الجاري، إن إرسال الطائرات جاء ردًا على محاولة انقلابية شهدتها النيجر.

وتشهد منطقة الساحل الإفريقي تحديات أمنية متواصلة تشمل نشاط الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة، ما يدفع دول المنطقة إلى تعزيز التعاون الأمني وحماية الحدود والمنشآت الحيوية.

وفي حال استكمال الموافقات البرلمانية المطلوبة وتنفيذ القرار، ستكون الخطوة من أبرز التحركات العسكرية الجزائرية خارج الحدود منذ حرب أكتوبر عام 1973، وفق تقارير إعلامية.

alsahel-news.com/ar/news/39

الساحل بالعربي

صدر هذا العدد آلياً في نهاية يوم الأحد، 25 أكتوبر 2026 ويضم 10 من الأخبار المنشورة على المنصة.

alsahel-news.com · © 2026